وقبل الحكاية

قيل في الأثر: ما ندم من استشار ولا خاب من استخار، وما ازدهرت أمة ولا قامت حضارة إلا وكانت للشورى مكانتها الفاعلة في دفعها للأمام واتجاهها للسموق، فالملكة العاقلة ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾[1]. وجاء الإسلام ليؤكد على المبادئ التي تصلح بها حياة الناس، وتعمر بها الأرض؛ ومن هنا كانت الشورى معلماً من معالم الحكم الإسلامي، فلم يكن غريباً أن نسمع من نبي الله ورأس الدولة ﷺ غير مرة قوله: «**أشيروا علي**»[2].

ولم يكن وصف الله عز وجل لرجال هذه الأمة المفلحين حين قال: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[3]، إلا صدىً لهذا المبدأ الجليل الذي سار عليه أصحاب هذا النبي ومن تبعهم بإحسان. يُروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله[4]: «الرجال ثلاثةٌ؛ رجل ذو عقل ورأي، ورجل إذا حزبه أمر أتى ذا رأي فاستشاره، ورجل حائرٌ بائرٌ لا يأتمرُ رُشداً ولا يُطيع مُرشداً».

---

(١) النمل:٣٢.

(٢) انظر: صحيح البخاري، ح ٤١٧٨، ٤١٧٩، ٤٧٥٧.

(٣) الشورى:٣٨.

(٤) مجمع الأمثال للميداني ١ / ١٧٣ .

وقد نصح بعضهم[1] أحد الولاة بأنّ عليه مجالسة أهل الدين والعلم، ومدارسة أهل الفقه والفهم، ومشاورتهم في ما يُقرِّره ويُمضيه، والأخذُ من آرائهم في ما يُنيره ويُسديه، فإن الشورى نتاج العقول، والمباحثة رائدة الصواب، واستظهار المرء على رأيه من عزم الأمور، واستنارتُه بعقل أخيهِ من حزم التدبير؛ فقد أمر الله تعالى بالاستشارة أكْملَ الخلق لُبابة وأولى بالإصابة، فقال لرسوله الكريم في كتابه الحكيم: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾[2].

وقد ارتبطت الشورى بهذه الديار التي سار عليها النبي الهادي والصحابة الكرام والتابعون العظام، إلى أن تقلبت حوادث الدهر، وألم بشبه الجزيرة ما ألم بها...

غير أن الزَّمان سار في طريقه، ووصل إلى محطته التي كان فيها الملك عبدالعزيز -رحمه الله- على موعد مع التاريخ ليؤسس كيان الدولة، ويجمع شتات القبائل، ويوحد

(١) التذكرة الحمدونية، ابن حمدون، ١ / ٣٩١، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤م.
(٢) آل عمران: ١٥٩.

كلمة البلاد على شـريعة الإسـلام، فكانت الشورى من ركائزِهِ الأولى في تثبيت دعائم الدولة الناشئة، والطريق إلى نهضتها.

ترى... هل كانت الشـورى التـي كان يطلبها ذلك الملك الواعـي عن عجز رأيٍ أو وهن قريحـةٍ؟! أم عن نظرة ثاقبةٍ، وعقـل راجح يؤمـن بدورها الفاعـل، وأهميتهـا الحتمية في حفظ الدين والوطن والعرض والنفس والمال؟!

كان الملـك عبد العزيـز يزعجه أن يجامله مستشـاروه، وكان يرى الرأي فيقولون له: (الشـيوخ أبخص): أي الحاكم أعلـم وأدرى، فـيرد عليهم قائـلاً: إذا كان الشـيوخ أبخص فلماذا يسأل؟! وإذا كان الحاكم أدرى فلم يستشير؟![1].

نعـم... كان الملك عبد العزيـز -رحمه الله- على وعي بالمعنى الذي صـاغة ابـن المقفع قائـلاً[2]: «لا بد للملك من مستشـار مأمونٍ يفضـي إليه بسـره، ويعاونه على رأيه، فإن المُسْتَشـيرَ وإن كان أفضـل من المستَشَـار وأكمل عقلاً وأصح رأيـاً، قد يزداد برأي المشـير رأياً، كما تـزداد النار بالدهن ضوءاً ونوراً».

(١) راجع تفاصيل ذلك في كتابنا: إنسانية ملك، ص ١٠٥-١١٦. فصل (الشيوخ أبخص).
(٢) الأدب الكبير والأدب الصغير، ابن المقفع، ص ٥٨-٥٩.

ومن هذا المنطلق بدأت الشورى في المملكة مع بداية تأسيس الدولة[1]، وبدأت في التطور مبكراً مع صدور أول نظام لمجلس الشورى سنة ١٣٤٧ هـ، واستمر النظام في تمكين مبدأ الشورى في البلاد ليتطور كل يوم مع تطور الدولة ونموها، إلى أن تجلى في صورته الأخيرة بمنهجيته الجديدة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز - رحمه الله - في عام ١٤١٢هـ.

وما من دولة سارت إلى الأمام أو أمة ألمّ بها خطب؛ إلا وكان رجال الشورى يأخذون بيدها؛ إن جلباً للخير أو دفعاً للمكروه، وكان الملك المؤسس رحمه الله مدركاً لهذه الحقيقة حين استقطب للشورى كوكبة من خيرة الرجال وأكثرهم خبرة وتجربة، وكان أبناؤه من بعده كذلك يطلبون للرأي صاحبَه، ويعرفون مصدره ومورده، فكان المستشارون ثم كان أعضاء الشورى، وهم أهل الحل والعقد، سفراء فوق العادة لأهليهم، ونصحاء هادين مهديين لأولي الأمر.

(١) راجع كتاب: الشورى في الإسلام (ممارسة نيابية)، تجربة المملكة العربية السعودية، إعداد: إدارة المعلومات بمجلس الشورى ١٣-١٧، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م. فصل «الشورى في المملكة العربية السعودية».

واستيقظت المملكة على نهضة رفعتها إلى السماء، حين وجدت الصحراء نفسها تخضرُّ بما بذرتْهُ يدُ الملك المؤسس في الماضي، ليجني أبناؤها في عهد أبنائه ثمار الرخاء والرفاهية، فتتسع الدولةُ ومتطلباتها، وتتعدد مرافقُها ومصالحُها، وتعود المملكة تنثر بُذُورَ التنمية في بواديها وحواضرها، وسهولها ووديانها، وسواحلها وتخومها، وصار المجتمع يتساءل عن الشأن السياسي، وتطوره، وما الأسلوب الأصلح لاستقرار المملكة وازدهارها...

وهنا بدأ الناس يتطلعون إلى مجلس الشورى ويرقبون حركته، فإذا بالحضريِّ يتساءل عمن ينظر في أمر مستقبله، وترقب البدوي من يرعى -في طوفان التنمية الهادر وعباب التغيير الزاخر- طموح صحرائه وتطلعات قبيلته...

في تلك الأثناء كانت ملامح أهل الحل والعقد تتشكل بما يتوافق مع حركة المجتمع، فأخذ المجلس يجتذب من توسمت فيه الدولة حسن الرأي ورجاحة العقل، من أهل الخبرة والتأهيل، ومن أهل العلم والعمل، ومن أهل البادية والحاضرة؛ فإذا بمجلس الشورى قبة تجلس الأمة تحتها متمثلة في صفوة أبنائها ونخبة علمائها ومفكريها ومثقفيها.

وكما صارت تلك النخبة محور اهتمام الدولة؛ صار المجلس محط أنظار النُّخَبِ المؤهلة ممن يرون في أنفسهم الكفاءة في خدمة المجتمع...

ولست أخفي على القارئ أنني كنت أتطلع إلى أن أكون أحد رجال هذا المجلس في يوم من الأيام؛ نظراً لإيماني الشديد برسالة المجلس ودوره في التنمية، وقناعتي بأنه مكان العمل المناسب لأصحاب الرأي والخبرة والتأهيل العالي.

رنين الهاتف

-آلو. السلام عليكم.

-وعليكم السلام؛ سمو الأمير.

- خادم الحرمين الشـريفين يسـلم عليك، وقد وقع الاختيار عليك لتكون واحداً من أعضاء مجلس الشورى.

- إني أعتـز بثقـة خادم الحرمين، وأسـأل الله أن أكون عند حسن الظن... ولكن إن كان التبليغ أمراً فالسمع والطاعة، وإن كان اختياراً فأرجو إمهالي لأصـلي ركعتي الاستخارة، وأجيب غداً أو بعد غد. وإلا فالسمع والطاعة.

- ولكن ثقة خادم الحرمين وسام، وأحسبك تقدر هذه الثقة.

- لاشك في أن هذه الثقة وسام، وأن تبليغكم تقدير وتشريف؛ ولكن الاستخارة منهج علمناه سيدنا جميعاً ﷺ.

- الأمر لَك.

كان ذلك الاتصال من صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن فهد في آخر أسبوع من شهر صفر عام ١٤٢٢هـ بعد صلاة العشاء، مواكباً لجهود الدولة في اختيار أعضاء الدورة الثالثة لمجلس الشورى... وكم كانت مشاعري تفيض بتقدير هذه الجهود التي كانت -ولاتزال- تبذل في اختيار الكفاءات من أبناء الوطن؛ ليحملوا مسؤوليتهم الكبرى في المشاركة السياسية لقيادة الوطن، ومنحه عصارة أفكارهم وخلاصة آرائهم... وكم كانت العواطف تفيض بالغبطة والسرور في طريقة تعامل الدولة مع هذه الكفاءات، حين يتصل واحد من أقرب الأقربين لخادم الحرمين ليبلغ العضو المختار بنفسه تحيات الملك وتقديره واختياره.

وكانت الغبطة بهذا العرف المتبع والمسلك المحمود مع كل عضو من أعضاء الشورى في وسيلة إبلاغه باصطفائه وإخباره بثقة الدولة في ترشيحه، فها هو ذا يتحصل على التقدير الأدبي اللائق والاحترام الوافر، حين يُعرض عليه نبأ اختياره ممثلاً للمجتمع عن طريق واحد من أقرب رجالات خادم الحرمين الشريفين المخلصين!

بمثل هذا تُعْلِي الحكُوماتُ الراشدةُ قدرَ أبنائها، فتمتد جسورُ الحبِّ بين القيادات والشعوب، ويلتقيان على طريق

الإخلاص والنصح وحسن المشورة، فتتواصل قوافل التنمية، وتحصد الأجيال اللاحقة ثمار غرس أسلافها، وتسير البلاد في الطريق الصحيح.

وعلى الرغم من كلِّ هذا التقدير الذي اعتمل في قلبي من ثقة خادم الحرمين الشريفين لأكون عضواً في مجلس الشورى، وواحداً من بين أبناء الوطن الذين سيتحملون مسؤولية كبرى، ومن اتصال سمو الأمير لإبلاغي بهذا الخبر؛ فإن شيئاً ما كان يُثير في نفسي التردد وفي ذهني القلق!!

لقد بدأتُ مِشْوارَاً جَدِيداً في حَياتِي العملية بعد تقاعدي المبكر من عملي وكيلاً لوزارة التربية والتعليم عام ١٤١٩هـ، استرحت فيه من الالتزامات الرسمية، فقد كنت مستغرقاً في حالة تتراوح بين الكتابة والقراءة وما تحملها من متعة السياحة العقلية في عقول المؤلفين الآخرين، وبين بعض الأعمال الخاصة، ثم المشاركة في تأسيس جامعة الأمير سلطان...

كانت ليلة قلقة تلك التي قضيتها بعد ذلك الاتصال، المشاعر المتناقضة تستولي على عقلي وقلبي جميعاً... سُرورٌ

بالثقة... زَهْوٌ بالنفس... خشية من العودة إلى الالتزام الرسمي بعد أن أصبحت حراً طليقاً كالطائر المحلق...

وكان ثمة أمرٌ لا بد من حسمه قبل الموافقة؛ فقد شرفني صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز، أمير منطقة الرياض، حفظه الله، بالعمل أميناً عاماً لمؤسسة الرياض الخيرية للعلوم، المالكة لجامعة الأمير سلطان الأهلية.

ولهذا ما إن أشرقت شمس اليوم التالي حتى وجدتني متجهاً إلى قصر الإمارة للقاء سموه لأخبره بما دار في اتصال سمو الأمير عبد العزيز بي. وأبوح له بما يعتمل في نفسي من رغبة في البقاء بقربه، في مؤسسة الرياض الخيرية للعلوم وجامعة الأمير سلطان، التي شرفني باختياري في الفريق الذي تولى تأسيسها... وأن هذا العمل مع سموّه أحب إليّ من مجلس الشورى الذي لم أدخله من قبل...

لقد كنت أخشى أن تنقطع رحلتي مع التعليم التي أخذت مني عمراً طويلاً، وأشكالاً متعددة، حين أدلف أبواب مجلس الشورى...

كان شريط التاريخ التعليمي الذي لم ينتهِ بتقاعدي عن العمل الرسمي يدور في رأسي من سني الجامعة ببحوثها

ودراساتها إلى وزارة التعليم بأبنيتها ومناهجها وتدريبها، إلى جامعة الأمير سلطان وتأسيسها... فهل سألقي بكل هذا التاريخ فجأة وراء ظهري؟! وهل سأغلق إضبارة طموحاتي في هذا المجال الذي ملكني وملكته على أعتاب الشورى ومشاغله؟

لكن نفسي المضطربة هدأت مع كلام سمو الأمير سلمان، حين قال لي: إن عملك معنا في المؤسسة والجامعة عمل تطوعي، ولن يتعارض بمشيئة الله مع دورك في مجلس الشورى... وأنا أنصحك بالموافقة.

وفي اليوم التالي... اتصلت بصاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن فهد وأخبرته بموافقتي على عضوية المجلس.

وحملها الإنسان

لحظات لا تنسى... تلك اللحظات التي تجمَّع فيها أعضاء الشورى للمرة الأولى في المجلس لينطلقوا سوياً بالحافلات إلى الديوان الملكي حتى يؤدوا القسم أمام خادم الحرمين الشريفين... خواطر وحكايات تدور برأسي... مشاعر وأحاسيس تعتمل في فؤادي... لم أكن أدري تماماً ماذا كنت أحس؟! هل هي مشاعر الرهبة من القسم وتحمل أمانته؟ أم هي الرغبة في المشاركة في تحمل مسؤولية الوطن بدءاً من ذلك القسم؟ ويا لها من مسؤولية جسيمة!!

نعم... إن للقسم في الإسلام شأنًا عظيمًا، فالخالق يقسم بكل المخلوقات ليدل على عظيم خلقه، فهو إذ يقسم -عز وجل- بما تبصرون وما لا تبصرون، فإنه يقسم ببعضها ليدل على عظيم قسمه ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[1]، وفي القرآن الكريم أنواع من القسم شتى إذا استحضرها الإنسان اهتزت مشاعره، وخشعت عواطفه، أما الإنسان فلا ينبغي له أن يقسم إلا بالله، فما أعظم هذا القسم وأجله.

---

(١) الواقعة:٧٦.

وقد أَكْبَرَتْ جميعُ الأمم المتحضرة القسم، بوصفه مبدأً أخلاقياً، فأضحى سنَة متبعة عند تحمل المسؤوليات القومية، وأمسى الحنث به جريمة وطنية وعاراً اجتماعياً، تلفظه النفوس السوية، وتحفظه الأجيال المتعاقبة.

وكانت الفطرة العربية سباقة في احترامها للقسم وخشيتها من النكوص عنه، ثم جاء الإسلام الذي بُعث نبيه ﷺ ليتمم مكارم الأخلاق؛ فأعظم شأنه وأجل قدره؛ بل إنه كان في الفقه أساساً للتحاكم وإنهاء الخصومات.

ويحكي الأصمعي[1] أنه كان في طريقه للحج؛ فإذا بأعرابيٍّ يشهر سيفه في وجهه، ليسلبه ماله ومتاعه، وإذا به يسأله عن نفسه، فأجابه الأصمعي بأنه عابر سبيل يُقْرِئُ القرآنَ ويُعلِّمُه. فقال له الأعرابي: اقرأ علي شيئاً منه. وكان الأصمعي ذكياً فطناً؛ فتلا قوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾[2]. فرمى الأعرابى سيفه ورمحه، وولى مسرعاً وهو يقول: تَبّاً لقاطع الطريق وخائنٍ رزقُهُ فى السماء ويطلبه فى الأرض. فلما كان العام الثانى لقيه الأصمعي في البيت الحرام، فأقبل نحوه الأعرابي وسلم عليه، وطلب إليه

(١) انظر: صفة الصفوة ٤ / ٣٨٢، ابن الجوزي، دار المعرفة بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
(٢) الذاريات : ٢٢.

أن يكمل ما كان قرأه عليه: فقرأ الأصمعي: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[1]. وهنا اهتزت خلايا ذلك الأعرابي، وسقط مغشياً عليه وهو يقول: ومن الذى ألجأه إلى القسم... ومن الذي ألجأه إلى القسم.

«أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لديني، ثم لمليكي، وبلادي، وألا أبوح بسر من أسرار الدولة، وأن أحافظ على مصالحها، وأنظمتها، وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانة والإخلاص والعدل».

هكذا كان يتلو الشيخ الوقور محمد بن جبير -رحمه الله- القسم أمام خادم الحرمين الشريفين، وكنا جميعاً -نحن أعضاء مجلس الشورى-نردده وراءه... فأي معان عظيمة تختزلها تلك الكلمات القليلة؟! وأي مسؤولية تلك التي أقسمنا عليها أنا وزملائي؟ إنها الأمانة التي عرضها المولى عز وجل على السماوات والأرض فأبين أن يحملنها وأشفقن منها...

وعدت أقرأ القسم وأتأمل كلماته وأستنطق معانيه...

(١) الذاريات: ٣٢.

فإذا بالدين سياجه القوي، ولا عجب في ذلك، فهو الضامن الأكبر لرعاية مصالح الأمة والإخلاص لها، وهو الذي يؤكد أن المملكة امتداد للدولة الإسلامية الأولى التي قامت في المدينة المنورة، وبدأها سيدنا محمد ﷺ؛ تستهدي بهديها وتسترشد بمنهجها، فالمادة الأولى من النظام الأساس للحكم تقول: إن المملكة العربية السعودية، دولة إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ. وتؤكدها المادة السابعة التي تقول: يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة، وتدعمها المادة الثامنة التي تقول: يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل، والشورى، والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية.

ويقول خادم الحرمين الشريفين في كلمته أمام أعضاء مجلس الشورى في حفل افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة: «لقد أعز الله هذه الدولة؛ لأنها أعزت دين الله، وسارت على نهج ثابت يتوارثه خلف عن سلف، وسوف تبقى عزيزة لا يضرها من عاداها ما دامت ترفع راية التوحيد وتُحكّم شرع الله».

ودققت النظر في القسم مرة ثانية...

فإذا الإخلاص للمليك، أساس من أسس الدستور الذي استمد من الشريعة ماء حياته وسبب نجاحه وفلاحه في الدنيا والآخرة؛ حين قال في المادة الثالثة: «يُبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره».

وتتنامى علاقة الإخلاص بين أعضاء الشورى والمليك؛ ذلك أنها علاقة النصح التي وصلتنا وفق منهج الإسلام الراشد، وعلى جناح الصحابة الطاهرين؛ حين يخبرنا جرير بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأنه كان يبايع النبي ﷺ على النصح لكل مسلم[1].

وحين يذكر لنا تَمِيمٌ الدَّارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**» **قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»**[2]؛ فإن أعضاء الشورى يستشعرون في هذا القسم المهابة والخشية من النكوص عن هذا المنهج إذا هم لم ينصحوا للأمة المسلمة -وعلى رأسهم المليك-.

(١) انظر: صحيح البخاري: ح ٥٧، ٥٨، ٥٢٤، ١٤٠١، ٢١٥٧، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٧٢٠٤. وصحيح مسلم ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠.

(٢) صحيح مسلم: ح ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧.

والوطن كله وبما يحتويه هو المعنيُّ في القسم بلفظ (البلاد)، وفي هذه البلاد دينهم ودنياهم، وأمنهم ورزقهم.

ووقفت مع القسم أتلوه وأستشعر دلالاته؛ فإذا فيه: «... وألا أبوح بسر من أسرار الدولة، وأن أحافظ على مصالحها، وأنظمتها...».

ومن هنا كان على أعضاء الشورى أن يكونوا أئمة للناس في الحفاظ على أسرار الدولة ومصالحها وأنظمتها. وإن كان من الأمم من يحافظ على أسرار بلاده خوفاً من العقاب الذي سيلحقه إن كشفه الرقيب، أو العار الذي سيفضحه به التاريخ؛ فإن عضو الشورى الذي تلا ذلك القسم، لا يمكن أن يحيد عنه، في ظل الخشية من الله والخوف من النكوص على تعاليم شريعته الغراء.

وتسمرت عيناي في القسم؛ فإذا بكل كلمة من الكلمات التي أقسمنا عليها وهي الصدق والأمانة والإخلاص والعدل تحتاج إلى أبواب وفصول، ولكن ما أبلغ أن تكون تلك الألفاظ صدىً لأوامر الله في كتابه ونواهيه.

وأخيراً؛ استغرقت أفكاري آخر كلمة في القسم؛ فإذا بي أمام (العدل)[1] لا أمام حروفه الصماء، بل أمام روحه النابضة، وقوته الهادرة التي لا يقف أمامها ذوو شأن ولا أصحاب رفعة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[2].

وها هو ذا شيخ الإسلام ابن تيمية يقول[3]: وأمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل... ولهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة؛ ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة. ويقال: الدنيا تدوم مع العدل والكفر ولا تدوم مع الظلم والإسلام. وقد قال النبي ﷺ: «**ليس ذنب أسرع عقوبة من البغي وقطيعة الرحم**؛ فالباغي يصرع في الدنيا

(١) هذا، وقد نظرت في نص القسم الذي يؤديه أعضاء الشورى وقارنت بينه وبين القسم الذي يؤديه الوزراء فوجدتهما متطابقين إلا في لفظة (العدل) التي ينفرد بها قسم الشورى، فلعل ذلك لأن أعضاء الشورى يقرون ويضعون القوانين ويراقبون السلطات التنفيذية، وهو ما يحتاج إلى التأكيد على (العدل) أكثر من غيرهم، أما الوزراء فواقع عملهم أنهم منفذون للتشريعات ومسيرون للأعمال. فليس ثمّ مجال للميل والهوى... والله أعلم!!

(٢) المائدة: ٨.

(٣) مجموع فتاى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٤٦/٢٨.

وإن كان مغفوراً له مرحوماً في الآخرة؛ وذلك أن العدل نظام كل شيء؛ فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت، وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق، ومتى لم تقم بعدل لم تقم، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يُجزى به في الآخرة.

يقول خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز -حفظه الله- في حفل افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة: «إن منهجنا الإسلامي يفرض علينا نشر العدل بين الناس، لا نفرق بين قوي وضعيف، وأن نعطي كل ذي حق حقه، ولا نحتجب عن حاجة أحد، فالناس سواسية، فلا يكبر من يكبر إلا بعمله، ولا يصغر من يصغر إلا بذنبه».

أواه... ما أثقل هذا القسم ومتطلباته... فهو ليس أنشودة تردد ولا ترانيم تتلى...

ولما بدأ الشيخ محمد بن جبير رحمه الله في الدورة الثالثة يتلو القسم ومن بعده الشيخ صالح بن حميد في الدورة الرابعة ونحن نردده وراءه: «أقسم بالله.... إلخ» ... في تلك اللحظات، كانت عيني الذاهلة تروح وتجيء فتقع على وجوه بعض أعضاء المجلس، وقد بدت على كثير منهم علامات التأثر والمهابة من ذلك القسم...

أما أنا فكاد قلبي أن ينخلع حين هزت عظمة القسم كياني، وحركت كل ساكن فيّ... وانتابتني في تلك اللحظات مشاعر مختلفة كالموج المتلاطم؛ تضطرب في صدري لا أدري ما هي؟! وما مصدرها تحديداً؟!

الجلسة الأولى

لم تكن محاولاتي المبكرة الاطلاع على نظام الشورى وقراءة نظامه العام واستعادة تجارب الأعضاء السابقين في المجلس وما يثار حوله من مطالب أو انتقادات؛ شفيعاً لأن يتلاشى إحساسي بالمسؤولية الكبرى لحظة دخولي قاعة الجلسات للمرة الأولى... فعلى الرغم من تدرجي في مناصب حكومية متعددة حتى الوصول إلى وكيل وزارة التربية والتعليم، وتشعب المسؤوليات، والجرأة -التي صقلتها التجربة- على اتخاذ القرارات الحاسمة وتحمل مسؤولياتها، والقدرة على تحمل النقد؛ فإن كل ذلك كان في اللحظات التي كانت تلج قدمي اليمنى فيه مجلس الشورى في كفة، والقسم الذي أقسمته بالله أمام المليك، والأمانة التي تحملتها يومئذٍ في كفة كانت أثقل من كل تجاربي السابقة وأعظم...

إن مجلس الشورى وهو في طور التفعيل بعد طول سكون، أثار اهتمام الخاصة والعامة، وعُلِّقت عليه الآمال في أن يؤدي دوراً كبيراً في تطوير المشاركة السياسية، والعامة لا تعرف إلا النتائج السريعة، والآثار المباشرة، ولا تؤمن إلا بمبدأ (خذ

وهـات)، فلا يعنيها كم من الجهد يبذل حتى يصـل المجلس إلى قـرار؟! وكم من المناقشـات التي تتشـعب عن مناقشـة موضـوع واحد؟! وكم من الصلاحيات التي يجاهد الأعضاء حتى يحصل عليها المجلس كي لا تضيع جهوده سدى؟!

وها أنا ذا، وأنـا أبحث عن مقعدي تحت قبة المجلس في أول يوم أكشف ظهري لسهام الإعلام، وآمال الناس المتعطشة المتسـرعة... فكيـف أُجيـبُ عن الأسـئلة من هنـا وهناك؟! وكيف سـأقوم بدوري تجاه الأمانة وأنـا بين مطرقة المطالبة بنتائـج ملموسـة وسـندان صـلاحيات تحكـم العمل وتحدد الاختصاصات؟!

لم تكـن هذه توقعات متشـائمة لعضـو يخطـو خطواته الأولى في العمـل البرلمـاني، بـل كانـت واقعـاً مقلقـاً، كنت أعاني منه وأنا عضـو في المجلس خلال دورتين متتاليتين، ولا زالت آثاره تلاحقني وبقايا شـظياته تصـيبني... فيا رحمة الله عليكـم إخواني أعضـاء الشـورى الآن وغداً، وقد اتسـع الفضاء الإعلامي للنقد، واخترقت وسائل الاتصال كل بيت، وأصبحت الفضائيات والإنترنت سمع الناس وبصرهم.

ليس المقعد الذي ارتبط بقلبي في تلك الجهة من المجلس بجوار الأخوين الكريمين الدكتور عبد العزيز النعيم، والدكتور عبد العزيز الربيعة في الدورة الأولى لي، أو بين الدكتور عبد العزيز النصر الله والدكتور عبد العزيز الربيعة في الدورة الثانية؛ هو الذي كنت أرمي إليه، فقد كان في قلبي مقعد معنوي آخر؛ إن حصلت عليه لا يهمني أن أقعد في أي مكان... أو حتى أبقى واقفاً!!

لقد كان صعباً عليَّ أن أعيشَ دون أن أتنفَّسَ هواءً ليس من مكوناته التربية والتعليم خصوصاً، والعمل الثقافي عموماً، فكيف بي وأنا أمام لجان مجلس الشورى المتعددة، من لجان اقتصادية ومالية وسياسية وإسلامية وتعليمية وثقافية وصحية واجتماعية... إلخ، وها هم أولاء بعض الأعضاء يتهربون من لجان ويتزاحمون على أخرى[1]... هل

(١) من المؤسف أن «لجان المجلس التي تشكل -عادة- العمود الفقري في عمل المجلس، تتفاوت في عملها نشاطاً وخمولاً، انشغالاً وفراغاً، وذلك بحسب طبيعة تخصص كل لجنة وحيوية أعضائها ورئاستها، ومن المؤسف أن كثرة أعمال اللجنة أصبحت سبباً لابتعاد بعض الأعضاء -الملتزمين بارتباطات خاصة- عنها وبالعكس، والعذر نفسه يتخذه بعض الأعضاء المقيمين خارج العاصمة، حيث تجد عضواً يختار لجنة بعيدة عن تخصصه لمجرد أن أعمالها المحالة إليها تقل عن لجنته الأقرب إلى ميوله وتخصصه العلمي». انظر: مجلس الشورى قراءة في تجربة تحديثه، تحرير: عبد الرحمن الشبيلي، ص٥٨.

سـأترك نفسـي للرياح ترميني إلى لجان لا أقدم فيها شـيئاً ذا بـال، فأنقطع عـن تاريخي الذي بدأته مبكـراً، ولا أرغب أن ينقطع في يوم من الأيام؟! أم أجتهد في الحصـول على ما أصـبو إليه وأذهب بنفسـي إلى ما أرغبه؟! فأواصل الطريق الذي ارتضيته لنفسي...

ولـذا فقـد آثـرت العمـل في اللجـان التـي تمكنني من أن أوظـف خلالهـا خبراتـي السـابقة في الجانـب التعليمي والتربوي واهتماماتي الفكرية وقراءاتي الأدبية والاجتماعية والسياسية، وقد كانَ لي ما أردتُ؛ حيث عملت طيلة السنوات التي أمضيتها في المجلس متنقلاً بين ثلاث لجان هي التعليمية، والثقافية، والإسلامية.

واللجان هي (المطبخ) الفعلي للمجلس، ففيها تدرس الموضوعات المتخصصـة بدقة واستفاضة، وتدور حولها حوارات ونقاشات قبل أن ترفع توصياتها إلى عموم أعضاء المجلس للنقاش.

أما رئاسـة اللجان فهي عبء ثقيـل، فرئيس اللجنة هو بوصـلة العمـل وميزانه الحراري؛ فحين يكـون رئيس اللجنة حليمـاً هادئـاً يحترم الأعضـاء ويوازن بـين طلباتهم ويكون

حيادياً في العمل؛ يسير عمل اللجنة سلساً سهلاً. وحين ترتفع (الأنا) وينبض حِسُّ الرئاسة في نفسه؛ تظهر النفرة والجفوة بين الرئيس والأعضاء ويختل العمل... وليس مجلس الشورى خارجاً عن إطار الإنسانية، وليس من الفطنة أن ننزه أعضاءه عن كل عيب وقصور.

ويختلف الأعضاء في نظرتهم لرئاسة اللجان، فمنهم مَنْ يتطلع للرئاسة؛ غير أن غالبيتهم تتهرب منها؛ لأن المسؤولية فيها تتضاعف، والمواجهة من خلالها تحتد، وكنت ممن لا يرغب في رئاسة اللجان، وأعلن ذلك حتى لا تقع على عاتقي؛ فعافاني الله منها، ومضت السنوات الأربع الأولى على خير.

ومع بداية الدورة الرابعة (جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن)، حين جاءني الأمين العام للمجلس الدكتور صالح المالك -رحمه الله- قُبيل إعلان أسماء اللجان، وقال: إن اللجنة التعليمية بحاجة إليك، فأغلب أعضائها جدد يحتاجون معهم عنصر الخبرة». وطلبَ أن أنضم إلى اللجنة، وكنت قد وضعتها خياراً متأخراً، وقبلت وأعلنت الأسماء، وسارت الأمور إلى ترشيحي رئيساً والأخ الدكتور عبد العزيز الحارثي نائباً.

وقد حاولت قدر جهدي أن تسير أعمال اللجنة، التي تشكلت من مجموعة من الكفاءات ذوي المكانة الاجتماعية والتأهيل العلمي، بصورة حضارية، وأن أتجنب مخاطر الرئاسة ومزالقها؛ فأوازن بين المتحاورين، وأوفق بين المتخَالفين، وأهدئ المنفعلين، وقد وقع ذات يوم ما كنت أخشاه؛ فقد تحدث أحد الزملاء بكلام خالفه عضو آخر، وأخطأ العضوان في فهم بعضهما، وكاد الخلاف أن يشتد بينهما؛ إلاّ أنّني أظهرت لكل واحد منهما أننا في اللجنة نشاطره في فهمه، وبدأت أبيّن لكل عضو صواب رأيه، وأحاول أن أفصل بين العضوين بمتحدثين آخرين كي أهدئ الأمر... وقد سارت الأمور بشكل طيب حتى نهاية الدورة!

قدرات متفاوتة

بدأت أيامي الأولى في الشورى وأنا أتلفت يمنة ويسرة؛ فإذا بي أمام لوحة جدارية رائعة، تشكلت فسيفساؤها من أعضاء يمثلون خبرات متنوعة، وقد جاؤوا من مناطق متعددة، وفي كل يوم كان الأعضاء يكتسبون صداقات جديدة، وتقوى بروح الأخوة صداقات قديمة، فما أروعها من لوحة جمعت عناصرَها ألوانٌ زاهيةٌ من الوطنية والانتماء.

تلك هي الصورة العامة، وهي صورة حقيقية مشرقة، لكنك كلما اقتربتَ منها تبدت لك تفاصيل أكثر وأكثر، فإذا دققت البصر وأمعنت النظر، وقعت على حالة إنسانية، تحمل كل ما يحمله هذا الكائن من قوة وضعف، فلم يكن اختيار الأعضاء من مجتمع غير إنساني، حتى يُصنع آلياً للشورى و(يقفَّل) خصيصاً لمجلسه، فكل عضو من الأعضاء كان مواطناً ناجحاً في حياته، مميزاً في سيرته العلمية أو العملية أو كليهما معاً، لكن ذلك لم يكن يعني أن يكونوا جميعاً على قدر واحد من الكفاءة في الممارسة البرلمانية، التي تتطلب خبرات خاصة ومؤهلات نفسية مميزة.

وكنت أتفهم ذلك جيداً، وأتلمسه يوماً بعد يوم، في نفسي وفي زملائي، وقد بدأت مسؤوليات الأعضاء تتضح، وصلاحياتهم تتحدد، وبدأت المسيرة... فنائب يجري ولا يُجرى معه، ونائب يُنشد في المعمعة، ونائب من حقه أن تسمعه، ونائب من حقه أن...

إن القدرات تتفاوت، والملكات تتباين، والجرأة تتبدى أحياناً وتخفت أحياناً، والمواقف المختلفة تظهر معادن الرجال... وقد قيل في المثل: المرء بأصغريه قلبه ولسانه...

وَالمرءُ كالمدْفُونِ تحتَ لِسَانهِ ولِسَانُه مِفْتاحُ بابٍ مُغلَقِ

وقال الجاحظ[1]: «ولست تعرف فضل النعمة عليك في حسن البيان حتى تعرف شدّة البليّة في قبح العيّ، ومتى سمعت التهكّم في القول، عرفت فضل النّعمة في الاقتصاد».

وقد قدم الزميل د. فالح الفالح[2] في حديثه عن تجربته الشورية تقديراً لنسبة الفاعلية بثلث الأعضاء، بينما كان

(١) البصائر والذخائر، لأبي حيان(١/٤٣١).

(٢) زاملته في الدورة الثالثة لمجلس الشورى. انظر ما كتبه في «مجلس الشورى قراءة في تجربة تحديثه»، ص ٢٠١-٢١٥.

الثلث الثاني متوسط الإنتاجية والتأثير، ويتدنى الأداء في الثلث الباقي إلى درجة مؤسفة.

وكان من الأعضاء ذلك العضو المؤثر الذي إذا تحدث استولى على القلوب والعقول، فأنصتت القاعة واشرأبت له الرقاب، فهو يسبقهم لعرض ما في نفوسهم وقول ما على ألسنتهم، بأحسن لفظٍ وأبلغِ عبارة... فإذا ما فرغ من مقولته، استقبلته قصاصات التأييد ورسائل الشكر وابتسامات الرضا.

وكان منهم مَنْ يمتلك القدرة على استيعاب القضايا وتفنيد بنودها ومناقشتها بموضوعية؛ فيثري الحوار ويقنع المجلس -أو جلَّه- بما أحدثه من حراك في الرأي ويقظة في التناول، وربما انقلبت طاولة التصويت لصالح رؤيته، وارتفعت الأيدي مؤيدة له، بعد أن كانت تُضْمِرُ رأياً آخر!

وفئة أخرى تتسابق للحديث وترفع عقيرتها دون أن تقدم جديداً؛ فهم بالكاد يجترون آراء الآخرين، وقد قالت العرب قديماً فيمن ينتحل شيئاً ولا يحسنه: (كالحادي وليس له بعير)، والمعنى بقول ابن الرومي:

أقامَ يُجهِدُ أيَّاماً قريحَتَهُ وفسَّر الماءَ بعدَ الجَهْدِ بالماءِ

وكم من المرات التي كنا ننسرق فيها إلى الردهات الجانبية، ونحن ندعو لرئيس الجلسة بالصبر، ونعزيه على ضياع الوقت، لعدم قدرتنا على سماع مداخلة مستفيضة لا جديد فيها، لعضوٍ:

قَليلُ الصَوابِ إذا ما ارتَأى ردِيءُ البيانِ إذا ما نَطَق

وثمة فريق يلزم الصمت فلا يتصدى لمناقشة ولا يطلب مداخلة؛ وقد يكون منهم من يجيد العمل البرلماني بصورة أخرى، حين يثري اللجان بجهده، لكن تنقصه جرأة الإلقاء ومهارة الحديث.

إن المجلس ميدان يكشف الرجال ويجلو العقول، ومعترك يضم نخبة من مفكري المجتمع وقياداته الثقافية والاقتصادية والمالية والشرعية والتربوية. وترى بعضهم يزنون المتحدث ويروزون الرأي، وصدق الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان حين قال: ما شيب ناصيتي إلا عرضي عقلي على الناس كل جمعة.

ومع اللجان المتخصصة تتفاوت كذلك قدرات الأعضاء، ومشاعرهم ونفسياتهم، وكان الاحترام والتقدير سمة جميع

الأعضـاء الذين عملت معهم في اللجان طيلة ثماني سنوات؛ على الرغم من التباين في توجهاتهم الفكرية؛ فلم أسمع كلمة نابية أو عبارة جارحة، وكان من المواقف النادرة التي حدثت بيني وبين أحد الزملاء، كنت وإياه أعضاء في إحدى اللجان، وتطرقت اللجنة لموضـوع يتعلق بالمرأة، وانبرى أحد الأعضاء يلـوم المجتمع ويقرعه بـأن المرأة لم تكن تأخـذ حقها، وأنها كانت تعيش حالة بؤس وشـقاء. والآن بدأت تتنفس الصعداء وتأخذ بعضا من حقوقها.

وألمت لهذا الطرح وأسـفت لهذا الجهل، فأردت أن أعلق وأن أوضـح أنـه يجب التفريق بين العـادات والدين، وقدمت مثـالاً بأن الأنثى لدينا من حيث التعليم تحظى بنفس العناية والاهتمـام التي يحظـى بها الذكـر، فالمدارس والجامعات للجنسين متماثلة، ورواتب المعلمين والمعلمات متماثلة، وليست كمـا هي الحال في الغرب، وكذلك في كافة المجالات الأخرى. وأن الشرع لا يمنعها من كافة حقوقها. ولكن المشكلة في بعض التقاليد والعادات الموروثة.

وحين وجهت كلامي إلى ذلك الزميل وخاطبته باسـمه، كمـا أحـب أن يخاطبنـي الناس باسـمي أو كنيتي، فـإذا به

ينفعل، ويقاطع مداخلتي مطالباً ألا أنطق اسمه إلا مصحوباً بمصطلح (سعادة الدكتور)!!

وعدتُ بالذاكرة إلى القصة التراثية التي تُحكى عن الرجل الذي دخل على السُّلطان، فخاطبه باسمه ولم يكنِّه! فأنكر السلطان عليه ذلك، وتغير له؛ فقال له الرجل: إن الله كرم النبي ﷺ وهو يذكره باسمه، فقال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾، وتوعد أبا لهب بالهلاك وهو يذكره بكنيته، وقال: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾.

وأحمد الله أنني سيطرت على مشاعري ولم أرِ هذه القصة!! وقد انتبهت الأنظار وارتقب زملائي في اللجنة مسيرة هذا المشهد وكيف ستكون نهايته؛ ولكني اعتذرت إليه، وأعدت مخاطبته بالصورة التي يحبها، ثم طلبت منه أن يخاطبني باسمي دون أي لقب. وظللت وذلك الزميل إخوة يحترم بعضنا بعضاً، ولم يؤثر ذلك الموقف العابر على علاقتنا.

وكثيراً ما كنا في اللجان المتخصصة أو في لقاءاتنا الجانبية أو الخاصة نتحدث عن طموحاتنا وتطلعاتنا نحو أداء المجلس، وكيف نفعّله، وكيف نشارك في تطويره،

وأذكـر أنـه من الآراء البنـاءة التي كنا نناقشـها جانبياً هي رفع كفـاءة أداء اللجان، وذلك برفع كفـاءة مديري أعمالها واختيارهم من أسـاتذة الجامعات أو من الأعضاء السابقين الذين انتهت عضويتهم ولديهم الكفاءة العلمية والقدرة على البحـث والإعداد، وأن يكون لكل لجنة أمين عام أو مدير عام بمرتبـة عالية تجْذِبُ خيرةَ الكفـاءات الوطنية، ويكون في كل لجنة مجموعة من المستشـارين برتب عالية يقومون بالبحث والإعداد، ويسـمعون أفكار الأعضاء في كل لجنة، ويحولونها إلى برامج عمل ومشـاريع تعرضها اللجان للمجلس وتقدمها مـن خلال المادة (٢٣) أو عبر دراسـة التقارير، ولعدم توافر تلـك الكفاءات العلميـة والفكرية؛ فإن المبـادرات الفعلية في المجلس محدودة.

هـذا؛ وإن المجلس سـيكون دون طموح خـادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- فلن يتحقق توجيهه الكريم الذي ورد في كلمتـه التي ألقاها أمام الأعضـاء في حفـل افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة حين قال: «نتوقع من المجلس أن يستمر في عطائه، وأن يقترح من الأنظمة واللوائح ابتكاراً وتعديلاً ما يرى فيه مواكبة للمستجدات العصرية ومصلحة

راجحة لهذه الأمة التي تتطلع إلى المجلس على أنه عضد قوي للدولة بجميع أجهزتها المختلفة».

إن ابتكار الأنظمة واللوائح المواكبة لمستجدات العصر ومصلحة الأمة لن تتحقق في ظل عمل اللجان الحالية - فيما أرى-، وعلى المجلس أن يتحرك سريعاً لتطوير عمل اللجان، وتوفير الكفاءات اللوذعية، فلديه صلاحيات مالية وإدارية مرنة وعليه أن يستخدمها؛ ولهذا فإن المبادرات التي قدمها المجلس حتى انتهاء عضويتي كانت محدودة ودون الطموح ومرهونة بالأعضاء ذاتهم وبتفاعلهم مع العمل وبقدراتهم الذاتية. وأذكر أن من أولئك الأعضاء المبادرين المهندس الزميل محمد القويحص. لقد كان صاحب مبادرات - أجزل الله له الأجر، يجهد نفسه ويكتب الأفكار ويصوغها في مشروعات يتقدم بها، ومن ذلك موضوع المهندسين وكيف تعاني المملكة من نقصهم، واقتراحه إصدار لائحة للوظائف الهندسية «كادر المهندسين»، وحين تقدم بهذه الفكرة التي بلورها وبذل جهده في إبرازها للمجلس، وطرحت للنقاش في المجلس شاطرته الرأي، فأنا أتفق مع الرأي القائل: إن خيار المملكة هو الصناعة والصناعة بحاجة للمئات من المهندسين.

يقول بول كندي[1]: «في الستينيات من القرن الماضي كان يبلغ مستوى دخل الفرد في كوريا الجنوبية (٢٣٠) دولاراً في العام، وهو نفس الدخل الفردي في غانا، أما اليوم فإن دخل الفرد في كوريا صار عشرة أضعاف أو ثلاثة عشر ضعفاً منه في غانا.

فكيف تطورت كوريا، أحسب أن السبب المهم هو اختيارها المسار الصناعي، والصناعة مرهونة بالتعليم؛ فهناك يتخرج من الطلاب المهندسين من الجامعات الكورية عددٌ يساوي عددَ من يتخرج من الجامعات في بريطانيا وألمانيا والسويد معاً. فهذه الدولة اختارت الصناعة واهتمت بالمهندسين فحلقت وتألقت. ودول أخرى كذلك مثل ماليزيا وسنغافورة.

وقد خضع مشروع الأخ القويحص للنقاش وأيَّده من أيده وعارضه من عارضه. وكان لأحد الزملاء رأي آخر حول ضعف الأداء لدى المهندسين؛ يقول في قصاصة بعثها إليّ بعد أن تَحدَّثْتُ وباركت مقترح الزميل القويحص: أخي عبد العزيز؛ أُقَدِّرُ لك حماستك للموضوع، لكن من المؤكد

(١) الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، بول كيندي، ص٢٤٩.

أن المهندسين الذين تمتلئ بهم بعض الأجهزة الحكومية مثل البلديات هم ضعيفو الكفاءة بدرجة مخزية، فالإشكال ليس في الرواتب وإنما في عدم وجود الاهتمام ولا الرغبة في اكتساب المهارات، وعدم وجود أخلاقيات مهنية، فالإشكال أكبر من الرواتب، إنه معضلة ثقافية وطريقة تفكير. ولك احترامي».

وأياً ما كان فهذا أحد الآراء المطروحة في المجلس، وأتفق معه في المشكلة الثقافية وطريقة التفكير، وهذا ما تعاني منه الكثير من الأجهزة الحكومية، وليست مشكلة خاصة بالمهندسين، ومعالجة هذه المعضلة لا يتعارض مع المقترح، ولا مع الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى.

هذا وبعد الحوار والنقاش في المجلس تحول مقترح الزميل القويحص إلى توصية وافق المجلس على رفعها ضمن تقرير وزارة الخدمة المدنية ونصها: «يقوم مجلس الخدمة المدنية بإعداد لائحة للوظائف الهندسية». وذلك بقرار المجلس رقم ١٤/١٩ بتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٢هـ.

وأذكر أن الموضوعات التي تقدم بها الزميل القويحص وحظيت بالقبول قرابة ثمانية موضوعات، وهذا يؤكد أن

المجلس يتفاعل بتفاعل أعضائه النشطين، ويقدم الجديد لولاة الأمر وللوطن بصفة عامة.

ويوجد زملاء آخرون يبذلون الجهد والوقت للتفكير والحوار مع زملائهم حول مشروعات جديدة وأفكار مبتكرة؛ فمثلاً الحديث عن المعلمين والمعلمات، وحتمية تطويرهم كثيراً ما يستحوذ على أحاديث رجال التعليم. لقد كانت المشكلة الجوهرية في التعليم وغيره من الأجهزة الحكومية الأخرى هو نظام (الخدمة المدنية) الذي بادر عدد من أعضاء المجلس بالتقدم بطلب تعديله، وقد أحيل الموضوع إلى لجنة الإدارة والموارد البشرية والعرائض، وأرجو أن يكون من أولويات المجلس في دورته الخامسة.

المهم أن مشكلة النظام القائم هو أنه تتساوى فيه رواتب الموظفين الجاد والمتراخي، ومن دخل النظام حماه النظام ولو كان كسولاً خاملاً. وإن كانت هذه مشكلة عالمية، فحتى على مستوى أمريكا يقول لوجيرستنر، رئيس مجلس إدارة آي بي إم السابق ومؤسس لجنة التعليم[1]: جوهر المشكلة

(١) عصر الاضطراب «مغامرات في عالم جديد»، آلان جرينسبان، ص٤٨٨.

هو تلك الطريقة الغامضة التي نوظف بها المعلمين ونُعِدُّهُم، إلى جانب جدول الرواتب الموحد على نحو شديد التقارب للمعلمين جميعاً، بغض النظر عن موضوع تخصصهم، دون الأخذ في الاعتبار مدى شدة حاجة المجتمع إلى مجموعة مهارات بعينها، ودون الالتفات إلى مدى جودة أداء المعلم داخل الفصل. وهذا غير معقول، إلا أنه لا يزال هو المعيار في مهنة التدريس».

ووضعت مؤسسة الرياضيات من أجل أمريكا برنامج زمالة يعطي راتباً مرتفعاً لتوظيف وتدريب مدرسي الرياضيات في المدارس الثانوية، وتبنى السناتور تشاك شومر من نيويورك عام ٢٠٠٦ هذه المبادرة وتقدم بتشريع لتعزيزها[١].

وقد تبنى هذه الأفكار الزميل الدكتور أحمد آل مفرح الذي جاء من وزارة التربية والتعليم، فقد كان يشغل مركزاً مهماً في الوزارة هو الجهاز المباشر لتقويم المعلمين، ولشعوره بأهمية معالجة إشكالية تساوي الرواتب واستمرار المعلم في

(١) السابق ص ٤٨٩.

مهنته دون تقويم وتجديد له، فقد تقدم بمشروع نظام مزاولة مهنة التعليم، وكتب مسودة المشروع ومواده ووزعه على بعض الأعضاء لمعرفة آرائهم، تقدم به بعد ذلك إلى اللجنة، التي بارك أعضاؤها تلك الفكرة، ورأوا عرض الموضوع على المجلس الذي باركه، ومن ثم تم تحويله لبيت خبرة لمنحه المزيد من البحث ودراسة تجارب الآخرين وإعداده بشكله النهائي، ومن ثم عرضه على اللجنة ثم المجلس. وأرجو أن يكون هذا الأمر من منجزات المجلس في دورته الخامسة.

هذا؛ وهناك العديد من الإخوة الزملاء الذين تقدموا بمقترحات جديدة، منها ما أقرّ، ومنها ما عُدّل، ومنها ما رُفض، غير أنها تدل على أن تفاعل الأعضاء كان يؤتي ثماره، وإذا كُنْتُ عرضتُ لجهود بعض الزملاء فذلك مما استرعى اهتمامي وحضر ذاكرتي لحظة تدويني لتجربتي في المجلس، ولهذا أعتذر لمن غاب ذكره في هذا المجال، ولعلَّ زملائي الآخرين الذين أرجو أن يدونوا تجاربهم يعرضون بالتفصيل لجميع المجهودات التي بذلت في هذا السياق.

وكانت جلسة الاستراحة اليومية -ومدتها ساعة لأداء الصلاة وتناول وجبة خفيفة- فرصة للحوارات الجانبية، وبيئة خصبة لنقاشات أخوية في الأمور العامة من التعليم إلى الاقتصاد إلى زيارة مسؤول... إلخ.

وكثيراً ما يحدث في جلسة الاستراحة تلك نقاش وحوار جانبي مع ضيوف المجلس من الوزراء والمسؤولين. أذكر ذات مرة زار الدكتور إبراهيم العساف (وزير المالية) المجلسَ، وتحدث الوزير في قضايا اقتصادية متعددة وتطرق إلى مسألة التضخم... وفي جلسة الاستراحة استثمر بعض الأعضاء مروره مع الرئيس لأداء الصلاة فاستوقفوه، وبدؤوا في مداعبته ومشاكسته عن طريق إبداء الرأي الناقد وتحفظهم في عدد من القضايا الاقتصادية؛ كان من بينها -على ما أذكر- مسألة ربط الريال بالدولار؛ ولكن الوزير فند تلك الآراء في هذه الجلسة الجانبية في ذلك الوقت القصير... ثم انصرف الوزير مع الرئيس لأداء الصلاة والنقاش مستمر والقضية مطروحة بين مؤيد ومعارض، هذا يدلي بحجته وهذا يفندها ويعارضه.

وقد تطرح في جلسات المجلس العامة موضوعات لا تجد لها كبير جاذبية عند غير من يهتم لها من الموضوعات المتخصصة، مثل موضوع (حليب الأم)، فينأى بعض الأعضاء دقائق إلى خارج الجلسة، للترويح عن ذلك الموضوع بحديث في الشأن العام، أو التعليق على خبر ظريف، أو التشاور في موضوع مطروح على جدول الأعمال، وفي تلك الجلسات الترويحية تجد التفاوت بين الأعضاء في الجاذبية وإثراء النقاش.

الرأي الآخر

قال صاحبي: حدثنا عن مجلس الشورى... وكيف كان موقفك من الآراء التي تخالف وجهة نظرك؟ وكيف تتعاملون في المجلس مع بعض الآراء التي تختلفون مع أصحابها في الفكر والمنهج؟ وهل تقبلون رأيهم وتتحملون قولهم؟ وهل استثارك أي من زملائك سواء في الجلسات العامة للمجلس أو في الجلسات الخاصة؟

ابتسمت، وتعجب صاحبي من ابتسامتي وتعجبي، ولكن سارعت إليه بإزالة حيرته، وتنوير بصيرته، وقلت له: إن المجلس علّمنا قبول الرأي الآخر، وسماع الفكر المخالف، والأصل أن تسمع كل الآراء، وألا تحجز نفسك في هذا الرأي أو ذلك القول، وألا تظن سوءاً بأخيك... فالحكمة ضالة المؤمن، وفي المجلس نسمع آراء متعارضة، ونتحاور في هذا الأمر ونناقش ذاك الموضوع... إنه اتفاق بيننا لمعرفة الحقيقة والوصول إليها... ولئن قسا زميل في القول وخانه التعبير، فالدفع بالتي هي أحسن منهج تعلمناه من ديننا. ثم إن ثقة بعضنا في بعض فوق كل اعتبار، واحترام بعضنا بعضاً

أســاس أخلاقيات المجلس... ويا صــاحبي ما أجمل احترام الآخر، وسماع المخالف.

يقــول الإمام الشــافعي: «مــا حاججت أحــداً إلا تمنيت أن يظهر الله الحق على لســانه»... فالقضــايا الكبرى ليست شخصية، ولا ينبغي أن تكون كذلك.

لقد تعلمنا في المجلس أن القواسم المشتركة بين الأعضاء وعوامل الالتقاء من أقوى الروابط، أو ينبغي أن تكون كذلك، وهي الروابط التي تجعــل من الوحدة الوطنية منطلقاً للعمل الدؤوب والمتعاون، بحيث تكون الآراء المتباينة ظاهرة صحية تنضج ثمارها لتقطفها المملكة وينعم بها أبناؤها.

إن ممــا يســعى إليــه الأعداء هــو تفريق الأمــة وتمزيق وحدتها وتفكيك ترابطها وتجهيل علمائها وتســفيه مفكريها؛ فيتيه الشباب، ويتمزق الوطن. والأصل هو سماع الآراء والثقة في الآخرين، فرب رأي من شخص تذمه، أنفع وأجدى من رأي شخص آخر توده وتذود عنه. إن مما يغلط فيه البعض القسوة في عرضــ رأيه، وهذا مما يوجــد رد فعل عنيف عند الطرف الآخر؛ ولهذا رفقاً في القول ورفقاً في العرض، وهذا هو الأدب الرباني: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[1].

(١) طه: ٢٠.

وما أجمل قـول ابن الجوزي رحمه الله[1]: «اعلم يا بني أنه مما أفادتني تجارب الزمان أنه لا ينبغي لأحد أن يظاهر بالعداوة أحداً ما اسـتطاع، فإنه ربما يحتاج إليه مهما كانت منزلته، وإن الإنسـان ربما لا يظن الحاجة إلى مثله يوماً ما، كمـا لا يحتـاج إلى عويد منبـوذ لا يلتفت إليـه، لكن كم من محتقر احتيج إليه، فإذا لم تقع الحاجة إلى ذلك الشـخص في جلب نفع وقعت الحاجة في دفع ضر».

ليسـ مجتمعنا بدعاً من جميع المجتمعـات، فهو يحتوي على تيارين رئيسـين يظهر تباينهمـا: أولهما التيار المحافظ الذي تنطلق مبادؤه من ضرورة العودة إلى الأصول والتمسك بالثوابـت والـذود عن القيـم الموروثة. وثانيهمـا التيار الذي يرى ضرورة الاستفادة من تقدم الغرب ومنجزاته على شتى الأصعدة، وفي كل من التيارين تطرف واعتدال، وليس في كل ما يقوله الأولون صواب لا ريب فيه، ولا كل ما يقوله الآخرون خطأ لا ريب فيه. والحكمة ضـالة المؤمن، والحوار والشـورى هما وسيلتا الوصول إلى الحكمة المنشودة.

إن مبدأ الحـوار الهادئ الذي يحسـن الظن بالآخر هو طريق النجاة، وأساس من أسس الوحدة والتماسك، ووسيلة

(١) صيد الخاطر لابن الجوزي، ص٤٧١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٨٥م.

الالتقاء، ولبنة البناء الأولى لأي صرح... به تغرس بذور الحب في المجتمع والأسرة والمؤسسة، وبمائه تسقى المشروعات والأفكار والرؤى، ومن أشجاره تقطف الثمار... وبهذا أدّب الله -عز وجل- نبيه ﷺ وربّاه؛ فنصره الله وأعزّه: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾.

يقول خادم الحرمين الشريفين في افتتاح أعمال السنة الرابعة من الدورة الرابعة: «نحن جميعاً إخوة متحابون في وطن واحد يتمسك بعرى عقيدته، ويفتديها بحياته، ويتمسك بوحدة الوطن، لا يسمع نداءات الجاهلية، سواء لبست ثياب التطرف المذهبي أو الإقليمي أو القبلي... إن فترة الفوضى والشتات التي قضى عليها الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود -رحمه الله- قد ذهبت بلا عودة، ولن تكون بعون الله إلا ذكرى ترسخ فينا مفاهيم الفضيلة والانتماء لهذا الوطن، انتماء يقدر الصعوبات ويحيلها إلى تصميم وإرادة وتغيير».

(١) آل عمران:١٥٩.

إن الاجماع أمرٌ نادر، فإذا كانت لديك قناعات فإن لغيرك قناعات أخرى، حتى إن مصطلح الإجماع عند الأصوليين لم يسلم من النقد، وقد روي عن الإمام أحمد قوله: من ادعى الإجماع فقد كذب، وما يدريك؟! لعلهم اختلفوا!

وقد تعلمنا في الشورى تحمل الرأي الآخر، وقبول ما سيقرره قانون المجلس ونظامه في آخر المطاف! حتى لو كانت تتملكنا الحيرة من الآراء الأخرى وتعلو وجوهنا الدهشة من مصير آرائنا التي ظنناها ستحظى بالقبول!

كنا ذات مرة نصوت على توصيات اللجنة الإسلامية حول تقرير هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حين جاءت اللجنة بأربع توصيات؛ نصت التوصية الأولى منها على «إدخال خدمة الاتصال اللاسلكي في مجال عمل الرئاسة الميداني للقضاء على الإشكالات التي قد تحدث في أثناء تأدية العمل الميداني». وقد حظيت هذه التوصية برضا الأغلبية، حين صوت لها بالموافقة (٩٣) عضواً، في حين عارضها (١٨) عضواً.

ونصَّت التوصية الثانية على: «إعطاء الرئاسة الأولوية في تدريب منسوبيها لدى جهات التدريب الحكومية وإتاحة الفرصة لها بتدريبهم لدى جهات القطاع الخاص في المجالات التي لا تتوافر لدى جهات التدريب الحكومية ودعم البند المخصص لذلك في ميزانية الرئاسة».

وحظيت هذه التوصية كذلك بأصوات الأغلبية حين حصلت على(٩٢) صوتاً موافقاً أمام(٢٣) صوتاً معارضاً.

وبدهي أن نقرأ من نتائج التصويت لهاتين التوصيتين السابقتين الرغبة العارمة في تطوير هذا الجهاز، خاصة وقد كثر اللغط والجدل حول تعامل رجاله مع المجتمع.

لكن الحيرة جاءت مع نتائج التصويت للتوصيتين الأخيرتين، فالتوصية الثالثة التي نصت على: «افتتاح مراكز هيئة جديدة في الأماكن المحتاجة إلى ذلك في جميع مناطق المملكة، وأن يتم ذلك على سبيل التدرج بافتتاح عشرين مركزاً في كل عام إلى أن يتم تسديد الاحتياج».

فقد انحسر مؤيدوها من الأعضاء إلى(٧٣) صوتاً، في حين وصل المعارضون إلى(٣٨) صوتاً، وكان لابد من(ثلاثة) أصوات فقط لتحظى هذه التوصية بالقبول مثل سابقتيها.

وقد دعتني هذه النتيجة للتساؤل: لماذا يعارض الأعضاء توسيع نشاط ذلك الجهاز؟! أهي الصورة القاتمة التي يعرضها الإعلام عن تجاوزاته ومؤهلاته؟! وكيف وصل هذا التأثير إلى العقول النيرة في المجلس؟! إنها تساؤلات تقتضي المراجعة عند كل الأطراف؛ جهاز الهيئات ذاته، والإعلام، وأعضاء المجلس الكرام.

ثم جاءت نتيجة التصويت على التوصية الرابعة لتثير تساؤلات أخرى، فقد نصت التوصية على: «أن يصرف للعاملين الميدانيين بدل ميدان ٢٠٪ من الراتب وفقاً للفقرة (٥) من المادة ١٧/٢٧ من نظام الخدمة المدنية أسوة بنظرائهم العاملين في الميدان في الجهات الحكومية الأخرى».

وكانت النتيجة (٦٥) صوتاً مؤيداً و(٥٠) صوتاً معارضاً... ولا أدري لماذا زادت نسبة المعارضين؟! أهو للحفاظ على المال العام؟! أم عدم تصور عمل رجال الهيئات الميداني؟! أم أن عملهم الميداني مريح ولا يتطلب جهداً؟!

وقد وردت على المجلس توصيتان إضافيتان من أعضاء آخرين تتعلقان بالهيئة[1]، تقول أولاهما: «الإسراع في الانتهاء من دراسة إمكانية توظيف نساء مؤهلات للعمل بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

وبعد النقاش وسماع الآراء المؤيدة والمعارضة كانت النتيجة متقاربة (٥٧) يؤيدون و(٥٦) يعارضون. وكان المطلوب لنجاحها (٧٦) صوتاً من العدد الأصلي للأعضاء (١٥٠). فكان مصيرها الرفض.

وأحسب أن الأصوات المؤيدة كانت ترى أهمية مشاركة المرأة في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنها الأقدر على محادثة النساء، والأقرب لهن، وهي التي سوف تخالطهن في الأسواق والمقاهي وفي مواقع السياحة والترفيه.

(١) حين ترد توصيات إضافية لم توافق عليها اللجنة، ولم يسحبها صاحبها؛ تطرح للمناقشة، والقول الفصل يكون للمجلس في الجلسة العامة، ولهذا طرح رئيس المجلس الموضوع للمناقشة والإجراء النظامي في هذا الأمر أن يتحدث مقدم التوصية، ويوضح فكرته، ثم يعرض رئيس اللجنة موقف اللجنة من تلك التوصيات، ويبين لماذا رفضتها؟ ثم تطرح مسألة مناقشتها للمجلس؛ فإن رأت أغلب الأصوات المناقشة نُوقشت؛ وقد رأت الأغلبية مناقشة هاتين التوصيتين؛ ولهذا تسابق الأعضاء بطلب الحديث، وسمح الرئيس بالحديث لخمسة مؤيدين وخمسة معارضين.

كما أن من المعارضين من يرون أن الحسبة مسؤولية رجالية، ومنهم من له موقف سلبي من الجهاز ذاته؛ فكيف يصوت لانضمام النساء إليه؟!

إنها رؤى متباعدة، وربما متناقضة، ولذا فإنه لابد من الهدوء والتروي، ووزن الأمور بميزان العقل، ومراعاة الواقع والحال.

وجاءت التوصية الأخيرة وقد نصت على: «يلتزم منسوبو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أثناء ممارستهم لمهماتهم الميدانية بارتداء زي رسمي تختاره الهيئات حسبما يتناسب مع مهماتها الرسمية».

واتخذت الإجراءات التي صارت مع التوصية السابقة، ثم حان وقت التصويت، وكانت النتيجة من النوادر، فقد تعادل المؤيدون والمعارضون (٥٩) مؤيداً و(٥٩) معارضاً، وسقطت التوصية مثل أخواتها السابقات!!

إن تعادل الآراء يستوجب على كل فريق احترام الفريق الآخر، وأن لا يسفه أحد أحداً، وألا يتطاول هذا على ذاك؛ فلا يوصف المتعاطفون مع الهيئات بالتشدد والتزمت، ولا المعارضون بالتحلل والانحراف.

إنها معادلة صعبة تحكي طرفاً من واقع المجتمع، وتؤكد أهمية الشورى وسماع الآراء المتباينة، ثم العزيمة والتوكل واتخاذ القرار.

طموحات وتجاوبات

جَهِلَ النَّاسُ روحَهُ وأَغانيها فَسَامُوا شُعُورَهُ سوْمَ بَخْسِ
فهُوَ في مذهَبِ الحَيَاةِ نبيٌّ وهُوَ في شعبِهِ مُصابٌ بمسِّ

لعل قول أبي القاسم الشابي هذا ينطبق على هؤلاء الرجال الذين يحملون في قلوبهم طموحات كبيرة وآمال عظيمة للبلاد والعباد، كلما قدموا آمالهم ورسموا سيرة مستقبل بلادهم، قام المثبطون يتضحاكون منهم كلما مروا بهم، ويشيعون عنهم أنهم خياليون ينتمون إلى الرومانتيكية حين يطالبون بالمستحيل، وهم يحاولون أن يتسلقوا أسوار الصلاحيات وحواجز الأنظمة الصارمة، ويسيروا بروح القوانين لا بسيفها، وإذا أخفقت محاولاتهم مرةً اتهموا بالضعف وقلة الحيلة.

وهذا أمر واقع في كل برلمانات العالم، وعن هذا يقول الزميل الدكتور زياد السديري[1]: وما تراه طائفة في مجلس

(١) زاملته في الدورة الثالثة لمجلس الشورى. انظر ما كتبه في «مجلس الشورى قراءة في تجربة تحديثه»، ص ١٣٦-١٣٧.

الشـورى السـعودي: «المجتمـع ينظر إلى المجلـس نظرة غير مطمئنة في أحسـن تقدير، وهذه مسـألة غير مسـتغربة على وجـه العموم، وهي ربما ظاهرة تـلازم كثيراً من المجالس في الدول الأخرى، فأحد استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة الأمريكية يشير إلى أن الراضين عن أداء الكونجرس الأمريكي في وقـت هـذه الكتابـة لا يمثلـون إلا ١٥٪ من أفراد الشـعب الأمريكـي، ومع الفارق الكبير بـين دور الكونجرس الأمريكي وبين مجلس الشورى السعودي، واختلاف الأسباب والظروف المؤثرة على هذا أو ذاك، إلا أن تواتر هذه الظاهرة يشير إلى أنها مسألة طبيعية إلى حد بعيد؛ فالمجتمع عادة يتوقع الكثير من القائمين على مصالحه، كما أنه ليلقي باللائمة عليهم في كل ما لا يرضيه، سواء استحقوا ذلك أو لم يستحقوه».

وأقول: إنه لا شك أن متطلبات المجتمع كبيرة ومتنامية، حتى مع أكبر وضع للصلاحيات، ويقوم الإعلام أحياناً بدور سلبي في تنمية الإحساس بقصور المجلس وعجزه عن التفاعل مع قضاياه.

وبصـفة خاصـة؛ كانت طموحاتي عندما دخلت المجلس في حـدود المتـاح وفي إطار المعقـول، فلو ترك الإنسـان الأمر

لخيالاتـه الجامعة وفؤاده الخفَّاق لطار بعيداً وحلق في أجواء غير الأجواء.

لكن الحقيقة التي ينبغي أن تقال هي: إن المجلس خلال مسـيرته ودوراته المتوالية يشـهد -وإن كان ببطء- خطوات تدفعـه إلى الأمـام، وتعطي مصـداقية للشـعور بـأن الدولة تريـد أن ترتقي بأجهزتها الفاعلة على نحو يخدم الحاضـر والمسـتقبل، وإذا كان رجـال الشـورى لا يزالـون يحملون في قلوبهم طموحات كبيرة، وآمال عظيمة للبلاد والعباد، فإنها إن لم تتحقـق اليوم، سـتتحقق - وأكثر منها- غداً بإذن الله، مع تطور العمل البرلماني في المملكة.

فعلى صعيد التمثيل لمجلس الشورى في ذروة القيادة وفي الجهـاز التنفيذي الذي يرأسـه خادم الحرمين الشـريفين، وهـو مجلس الوزراء، حدث تطور كبير للمجلس؛ إذ تم تعيين وزير دولة لشـؤون مجلس الشـورى في مجلس الوزراء، يتولى المتابعة والإيضـاح والشـرح للمقام السـامي الكريم، فخلال الـدورة الثالثة للمجلس تم اختيار أحد أعضـاء المجلس لهذا المركز المهم، هو معالي الأخ الدكتور سعود المتحمي.

كما أنه على مستوى الأنظمة واللوائح ودراسة تقارير الأجهزة الحكومية؛ استطاع المجلس أن يتخلص من بعض القيود؛ التي جعلت منه أكثر فاعلية، فقد كان المجلس يطرح الأسئلة ويناقش الضيوف وحظي مع الوقت بشيء من المهابة والاعتبار عند أغلب المسؤولين، إلى أن حظي بثقة ولي الأمر، ولهذا وسّع من صلاحياته.

وعلى سبيل المثال؛ كان نص المادة السابعة عشرة يقول: «ترفع قرارات مجلس الشورى إلى رئيس مجلس الوزراء، ويحيلها إلى مجلس الوزراء للنظر فيها، فإن اتفقت وجهات نظر المجلسين صدرت بعد موافقة الملك عليها، وإن تباينت وجهات النظر فللملك إقرار ما يراه».

وعدلت هذه المادة بالأمر الملكي رقم أ/١٩٨ وتاريخ ١٤٢٤/١٠/٢هـ إلى النص الآتي: «ترفع قرارات مجلس الشورى إلى الملك، ويقرر ما يحال منها إلى مجلس الوزراء.

- إذا اتفقت وجهات نظر مجلسي الوزراء والشورى تصدر القرارات بعد موافقة الملك عليها.
- إذا تباينت وجهات نظر المجلسين يعاد الموضوع إلى مجلس الشورى ليبدي ما يراه بشأنه ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه».

وتتبدى أهمية هذا التعديل في حصول مجلس الشورى على الصلاحية في مناقشة رأي مجلس الوزراء إمّا بتعديل رأيه أو تفنيد رأي مجلس الوزراء وإجلاء الأمر للملك قبل البت في الأمر.

وكان نص المادة الثالثة والعشرين يقول: «لكل عشرة أعضاء في مجلس الشورى، حق اقتراح مشروع نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ، وعرضه على رئيس مجلس الشورى، وعلى رئيس المجلس رفع الاقتراح إلى الملك».

وعدلت المادة بالأمر الملكي رقم أ/١٩٨ وتاريخ ٢/١٠/ ١٤٢٤هـ إلى: «لمجلس الشورى اقتراح مشروع نظام جديد، أو اقتراح تعديل نظام نافذ، ودراسة ذلك في المجلس، وعلى رئيس مجلس الشورى رفع ما يقرره المجلس للملك».

وبعد هذا التعديل أصبح من صلاحيات المجلس المباشرة إعداد الأنظمة أو تعديلها ورفعها للملك وليس مجرد الاقتراح.

وعلى صعيد التجاوب الخارجي؛ فإن مشاركة مجلس الشورى المجتمع في قضاياه ومصالحه قد أحدثت شيئاً من الانتباه عند كثير من المواطنين لدوره ورسالته، يتجلى ذلك في كم المقترحات والطلبات التي يرسلها المواطنون إلى المجلس، وفي بعض الأحيان يتجاوز الأمر الصعيد المحلي إلى الصعيد الدولي؛ فالمملكة هي قلب الإسلام، ومحط أنظار العالم الإسلامي وشعوبه.

وعلى سبيل المثال: في أثناء مناقشة تقرير الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي؛ طَرَحْتُ موضوعَ ترجمة خطبة الحرمين الشريفين ترجمةً فورية للمصلين؛ فأغلبهم لا يعرفون اللغة العربية، لاسيما وقد توافرت التقنية، والحرمان الشريفان أهم من جميع المتاحف العالمية التي تتوافر فيها الترجمة بعدة لغات. وقد تناول الإعلام هذا الموضوع الذي طرحته في المجلس، وأشارت إليه صحيفة «عرب نيوز»، ولهذا وصلتني عدة تعليقات لأشخاص من داخل المملكة وخارجها، وكلهم يشيدون بهذا الطرح أو يقدمون اقتراحاتهم؛ فالمملكة دولة الإسلام وحامية المقدسات، ورسالة الإسلام للمسلمين عامة وليست للعرب وحدهم، والعالم الإسلامي هو البعد الإستراتيجي للمملكة.

فهذا (محمد وسيم) من باكستان يرسل رسالة يقول فيها: بالإشارة إلى تعليقكم في جريدة عرب نيوز بشأن «اقتراح ترجمة خطب مكة». أفيدكم بأنني قمت خلال السنوات القليلة الماضية على دراسة هذه الاقتراحات، ووجدت أنه من الأفضل عمل الآتي:-

١ - توزيع نسخ مترجمة للخطب ولخطبة عرفات السنوية بجميع اللغات وإعطاء الحجاج نسخة منها مطبوعة أو مسموعة أو مصورة كل بلغة بلده.

٢ - اقترح عمل قنوات راديو FM للحجاج بمختلف اللغات: (عربي - إنجليزي - أوردو - تركي - بنغالي - هندي - اندونيسي - فرنسي).

ووصلت رسالة أخرى من الهند (أرشد جامت) يقول فيها: «نعم، إنها حقاً فكرة ممتازة؛ لأن غالبية المسلمين في أنحاء العالم لا يتحدثون العربية، ويواجهون عائقاً كبيراً من عدم فهمهم لمعاني صلواتهم».

وفي رسالة لـ (ديسكفر إسلام) يقول: «إنها فكرة جيدة جداً وإن شاء الله سوف نستطيع تنفيذها».

أمـا «فاتيموله» -مـن أمريكا- فتقول في رسـالتها: «كل التأييـد والمسـاندة لمجهوداتـك ولكـن مـا هي خطـة العمل المقترحة للتنفيذ؟»... وغيرهم آخرون!

وفي رسالة من مسـلم بريطاني يقول: «نحن في ذمتكم، ليت هذا الرأي يؤخذ به. نحن نجلس في المسجد الحرام وفي المسجد النبوي ونسمع الخطيب، ولا نفهم ما يقول. أرجوكم. أرجوكم. ادفعوا بهذا الرأي لعله يرى النور قريباً».

لقـد لمسـت هذه القضـية مصـالح قوم ليسـوا من أهل المملكة، فتفاعلوا معها، كما تفاعل مع قضايا المجلس الأخرى كثير من المواطنين، وهذا يعني أن المجلس وأعضـاءه يعبرون عن تطلعات وآمال المواطنين وغيرهم.

هـذا وقد أصـبحت المملكة في قلـب الأحـداث العالمية، وصار لها ثقلها السياسي ومكانتها الاقتصادية في الكثير من المحافـل الدولية، ومـع هذا التطور والحراك السياسـي كان لمجلس الشـورى نصـيبه من ذلك الحراك، فازداد تواصـله مـع البرلمانات الدولية، وكـثر زوار المجلس من أنحاء العالم، وأصـبح المجلس محط اهتمام ضـيوف المملكة السياسـيين؛

فها هم رؤساء الدول يزورون المجلس ويلقون كلماتهم أمام الأعضاء، وقام المجلس بالتواصل مع الاتحادات البرلمانية الدولية، وانضم لأحد عشر اتحاداً، وكان من أهمها وأصعبها «الاتحاد البرلماني الدولي»، الذي تَمَنَّعَ في البداية، ولكن بعد جهود وزيارات وحوارات وتساؤلات، اقتنع؛ وصوَّت أعضاؤه لانضمام المملكة إليه، وأصبح مجلس الشورى السعودي عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي اعتباراً من شهر صفر ١٤٢٤هـ.